وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم القانون

بحث بعنوان

مبدأ استقلال القضاء في التشريعات العراقية

تقدمت به الطالبة

هيرو عادل أسد

الى عمادة كلية القانون والعلوم السياسية / قسم القانون

وهو جزء من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في القانون

إشراف الأستاذ الفاضل

أ.م.د.. بلاسم عدنان عبد الله التميمي

٢٠١٦ م

١٤٣٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا
وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ
اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا
((

صدق الله العظيم

[النساء : ٥٨]

الإهداء

..... إلى الذي أكرمني الله به واوقد شموعه لينير دربي

بضياء عطفه وحنانه..... **والدي الغالي**

.... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء... إلى القلب الناصع

بالبياض... **والدتي الحبيبة**

.... إلى رياحين حياتي... **صديقاتي**

.... إلى اللذين بذلوا الجهد والعطاء لكي أصل إلى هذه

اللحظة... **أساتذتي الكرام**

إيكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

بكل الاحترام والتقدير نرفع أصدق وأخلص كلمات
الشكر والعرفان الى عمادة كلية القانون والعلوم السياسية والى السيد
عميد كلية القانون والعلوم السياسية
والى اساتذتي الافاضل
واللأستاذ الفاضل المشرف

أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله التميمي

الذي منحني فرصة الأطلاع على الموضوع الذي أوكل الي في هذا البحث
والذي كان عوننا
لي بعد الله تعالى في إنجاز هذا البحث .
ونتقدم بشكري إلى

زملائي الطلاب

الذين كانوا عوننا لنا في إتمام هذا البحث وإلى كل
من ساعدني وشجعني

والى موظفي مكتبة الكلية التي ارفدتني بالمصادر المهمة

إليكم جميعا شكري وتقديري

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ- هـ	واجهات البحث مع المحتويات
١	المقدمة:
١٠-٣	البحث الأول :
١٨-١١	البحث الثاني:
٢٩-١٩	البحث الثالث:
٣٠	الخاتمة مع الاستنتاجات والتوصيات:
٣٢-٣١	المصادر:

مقدمة البحث :

إن استقلال القضاء هدف خالد يسعى لتحقيق العدالة في المجتمع، نادت به المجتمعات والشعوب الحرة، التي وقفت بوجه الاستبداد والطغيان، لتشييد بدلا من الأنظمة الشمولية مؤسسات القانون، فأصبحت العدالة صنو القضاء المستقل الذي اقترن بها، وعند التأمل في النظام الدستوري والقانوني لأي دولة في العالم المتحضر، نجدتها تجتمع وتلتئم على مبدأ " استقلال القضاء" وتتباهى به، وأضحى مبدأ دستورياً وحقاً أصيلاً يرتبط بحماية حقوق الإنسان، حتى الدول ذات الأنظمة الشمولية، أصبحت تتادي به دفعا للاستتكار الدولي أما في العراق فقد نص الدستور الدائم عليه مثلما ذكر في الدساتير السابقة وتجد في الدستور مؤشرات على سعي المشرع الى ضمان استقلال القضاء من خلال النصوص التي كفلته بشتى الطرق إلا أن النص على هذا المبدأ دستوريا لا يكفي، بل يجب ترجمته إلى واقع عملي من خلال النصوص التشريعية العادية "القوانين" وفي المبحث الأول تناولنا مفهوم القضاء وفي مطلبه الاول والثاني فتناولنا في مطلبه الاول التعريف بالقضاء في التشريعات العراقية لغة واصطلاحا و في المطلب الثاني ماهية استقلال القضاء ونشأته وفي المبحث الثاني الذي يبحث عن استقلال القضاء عن السلطات الاخرى ففي مطلبه الاول تناولنا استقلال القضاء عن السلطة التشريعية وفي المطلب الثاني تناولنا استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية والضمانات التي يتمتع بها تجاه هذه السلطة اما في ما يخص المبحث الثالث وهو عن استقلال السلطة القضائية عن السلطة التشريعية فقد اخذنا في المطلب الأول مدى تدخل السلطة التشريعية في شؤون القضاء وفي مطلبه

الثاني بحثنا في مبدأ الفصل بين السلطات وبعدها اختتمنا هذا البحث بعدة استنتاجات وتوصيات مع ادراج مصادر البحث .
سائلين الله عز وجل ان يجعل هذا البحث حروفا تثير طريق القانون في هذا البلد الجريح وتجعله يتخطى واهله كل سوء و فتنه اللهم امين .

المبحث الأول: مفهوم القضاء.

يعد القضاء جزء مهم من اجزاء ومناحي الحياة ، التي لا بد للمرء ان يدرك اهميتها وبالتالي ان يتمسك باولوياتها ويحتضن ما يشمل بناء صبغة ثابتة و قيمة حقيقية للانسان

الذي وجد القضاء من اجل الدفاع عن حقه.وقسمنا هذا المبحث الى مطلبين الاول كان الاول التعريف بالقضاء في التشريعات العراقية لغة واصطلاحا والمطلب الثاني ماهية استقلال القضاء ونشأته .

المطلب الأول:

التعريف بالقضاء في التشريعات العراقية لغة واصطلاحا.

نقدم في هذا المبحث التعريف بالقضاء في التشريعات العراقية والذي لا بد لنا من الاشارة بأهميته و إعطائه خصوصية تامة لشرح مفرداته في اللغة وفي الاصطلاح و بعدها نوضح معنى استقلال القضاء والمبتغى من هذا الأمر وأهميته وكذلك نشأته التي انبثق منها .

الفرع الاول :

القضاء لغة: يعدّ لفظ القضاء من الألفاظ التي تحمل أكثر من معنى ، إذ وضع العرب - كعادتهم- للفظ القضاء أكثر من معنى فحينما نطلق لفظ القضاء فإنه ينصرف إلى معاني عديدة ، وترجع هذه المعاني كلها إلى لفظ القضاء فهو الحُكْم و قال أهل الحجاز القاضي معناه في اللغة القاطع للأمور المُحَكَم لها واستُقْضِيَ فلان أي جُعِل قاضياً يحكم بين الناس. والقضايا: الأحكام، واحدتها قَضِيَّةٌ. يقال: قَضَى يَقْضِي قضاءً فهو قاضٍ إذا حَكَمَ وقَصَلَ. وقال الزهري: القضاء في اللغة على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء وتامه. وكلُّ ما أُحْكِمَ عمله أو أُتِمَّ أو حُتِمَ أو أُدِّيَ أداءً أو أُوجِبَ أو أُعْلِمَ أو أُنفِذَ أو أُمْضِيَ فقد قُضِيَ (١).

الفرع الثاني:

القضاء اصطلاحا:

عرف القضاء من زمن قديم و دعت إليه حاجة العمران و طبيعة البشر، إذ لا بد منه للفصل بين الناس،فان فيه أمرا بالمعروف ونهيا عن مضرّة المظلوم و أداء الحق لمستحقه وردا للظالم عن ظلمه و إصلاحا بين الناس وتخليصا لبعضهم من بعض،فأمرهم لا يستقيم بدونه ، إن القضاء هو الذي يطبقه القانون، و بهذا التطبيق يحقق معنى القانون على كماله، إذ يحقق- على الواقع- ابرز خصائص القاعدة القانونية وهي صفة الإلزام.فيطبق العدل عن طريق القضاة الذين يتم اختيارهم من بين دارسي القانون، ووفق معايير محدّدة تتناسب مع المسؤولية الملقاة على عاتقهم؛ حيث يقومون بتطبيق القانون الوضعي

اللسان العرب ، ابن منظور(ت - ١٣١١ م) ، تحقيق عبدالله علي الكبير، محمد احمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر ، (الطبعة الالكترونية) ، باب قضي ص٦٣١-٦٣٢.

حسب كل دولة. (١) ، وإن أركان القضاء القاضي: هو الحاكم المقضي به: هو الحكم الصادر عنه. المقضي عليه: هو المحكوم عليه الملزم بحكم الحاكم . المقضي فيه: هو موضع التقاضي. المقضي له: هو المحكوم له على خصمه بالحق الواجب له عليه ، ووجب علينا الاعتراف باهمية استقلال القضاء اذ ان القضاء عند القانون الفرنسي ومن تبعه مثل مصر ولبنان والعراق هو بعض من السلطة التنفيذية ولكن (القاضي) هو المستقل استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية وعن كل مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ، فالسلطات في الدولة - عندهم - سلطات هي التشريعية والتنفيذية فقط ، ولا موجبا عندهم لإفراد القضاء بسلطة مستقلة ، لأنهم يرون إمكانية ضمان الاستقلال الكامل للقضاة تحت عباءة السلطة التنفيذية دونما حاجة إلى إفراد القضاة بسلطة مستقلة . (٢)

المطلب الثاني : ماهية استقلال القضاء ونشأته.

في مفهوم استقلال القضاء نبين ان مبدأ استقلال القضاء يتجاذب مؤثرات منها تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية، لذلك سأعرض في هذه الورقة الى مفهوم استقلال القضاء ومدى التدخل من السلطات الأخرى بما فيها السلطة القضائية. (٣)

الفرع الأول : ماهية استقلال القضاء.

للاهمية الخاصة في موضوع استقلال القضاء في التشريعات العراقية وجب علينا توضيح هذا المفهوم المنصوص عليه في النصوص القانونية الخاصة بهذه الفقرات و ان السلطة التي تمارس القضاء تتسم بمفهومها البسيط بالاستقلال والحياد وهو جوهر العمل بمبدأ الفصل بين السلطات، واستقلال السلطة القضائية عن بقية السلطات يعتبر حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي حر ، ويتحدد مفهوم استقلال القضاء في مفهومين الأول شخصي (٤) والثاني موضوعي ، اما المفهوم الشخصي: فيقصد بهذا المفهوم توفير الاستقلال للقضاة كأشخاص وعدم وضعهم تحت رهبة أي سلطة من السلطات الحاكمة وان يكون خضوعهم لسلطان القانون فقط، ولتحقيق ذلك حرصت

١ عبد الوهاب الأزرق - هل القضاء سلطة مستقلة - بحث منشور في مجلة العدالة الإماراتية - العدد الحادي عشر - السنة الثالثة - يوليو ١٩٧٦ ، ص ٢٤ .

٢ عبد الوهاب الأزرق ، المصدر نفسه ، ص ٤٢-٤٣ .

٣ نص الفقرة أولاً من المادة (١٩) من الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ (القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون).

٤ فاروق الكيلاني- استقلال القضاء- المركز العربي للمطبوعات بيروت ، ط ٢ ، عام ١٩٩٠ ص ٢٧ .

الدساتير على إحاطة القضاء ببعض الضمانات التي من شأنها تحقيق ذلك ، ويلزم توفير قدر من الضمانات(١) الهدف ومنها ما ورد في الدستور العراقي الدائم الوظيفية لهم بما يكفل استقلالهم وعلى وجه الخصوص تجاه السلطة التنفيذية كجعل اختيار القضاة للوظيفة بيد السلطة القضائية وتوفير الحماية القضائية للقضاة للنأي بهم عن التهم الكيدية من السلطة التنفيذية وعدم جواز عزلهم بقرار السلطة التنفيذية لعدم إعطائها فرصة للتدخل والضغط بالاتجاه الذي ترغب فيه ويترك الأمر إلى السلطة القضائية نفسها، وهذا أصبح مبدأ عالمياً مهماً على وفق ما ورد في الإعلان العالمي لاستقلال العدالة الصادر عن مؤتمر مونتريال في كندا عام ١٩٨٣م كذلك في المبادئ الأساسية بشأن استقلال القضاء "الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٥م والتي تعتبر الميثاق أو المرجع الدولي بشأن استقلال القضاء، حيث نصت في البند الأول: "تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية وينص عليه دستور البلد أو قوانينه ومن واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة، ويؤكد القاضي مدحت المحمود على (٢)(ضرورة وضع قانون تفصيلي للسلطة القضائية - يحل محل قانون التنظيم القضائي النافذ والامر ٣٥ لسنة ٢٠٠٣ - يجمع اليات واسس حماية استقلال القاضي داخل السلطة القضائية - وفق ما دعا اليه استاذنا القاضي مدحت المحمود رئيس مجلس القضاء الاعلى / رئيس المحكمة الاتحادية العليا - يراعى فيه تمتع القضاة وأعضاء الادعاء العام بالاستقلال في اداء مهامهم والزامهم باداء هذه المهام على وفق القانون ، وان تتم ترقياتهم على اساس مؤهلاتهم وكفائاتهم القضائية دون اعتبار للجنس او للطائفة او للانتماء الاثني ووجوب تأمين الموارد المالية الكافية لهم ووضع الضمانات التي تحول دون التهديد بالانتقام جراء قيامهم بمهامهم او التأثير على ادائهم لهذه المهام عن طريق وسائل الاعلام او الوعيد او اية طريقة اخرى ، وان تجري محاسبتهم عن السلوك المهني الخاطى من هياة قضائية بمستوى عال ، وتأمين موارد مالية كافية لهم عند احالتهم على التقاعد ولعوائلهم بعد وفاتهم لتأمين الاستقرار والاطمئنان الى المستقبل وللحيلولة

١نص المادة (٨٥) من الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ (القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء او في شؤون العدالة).

٢ القاضي مدحت المحمود - القضاء في العراق - دراسة استعراضية للتشريعات القضائية في العراق - ط ٢ ، مطابع شركة مجموعة العدالة للصحافة والنشر ، ٢٠١٠ ، ص ٧٠.

دون لجوء اعضاء السلطة لتأمين ذلك بوسائل غير مشروعة) فأصبح مبدأ دولياً هاماً يشكل التزاماً دولياً على جميع الدول، كما يعني المفهوم الشخصي عدم مسؤولية القاضي تأديبياً أو مدنياً عن الأخطاء التي تصدر منه أثناء تأدية عمله، إلا إذا وصلت لحد الخطأ الجسيم أو الغش وذلك لتتوفر له حرية الاجتهاد في إصدار الأحكام وإبداء الآراء ولمنع الدعاوى الكيدية ضد القاضي، إضافة الى عدم جعل ترقية القاضي أو راتبه بيد السلطة التنفيذية أو التشريعية، وإنما بيد السلطة القضائية حصراً من اجل توفير الحصانة له من التأثير على حياديته، كما ان ذلك سيوفر الحياد للقاضي من اجل إبعاد أي تأثير لمصالح حزبية أو فئوية أو سواها .

وإما المفهوم الموضوعي: فيقصد به استقلال سلطة القضاء كسلطة وكيان عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وعدم السماح لأي جهة بإعطاء أوامر أو تعليمات أو اقتراحات للسلطة القضائية تتعلق بتنظيم السلطة، كما يعني عدم المساس بالاختصاص الأصلي للقضاء وهو الفصل في المنازعات بتحويل الاختصاص في الفصل لجهات أخرى كالمحاكم الاستثنائية، أو المجالس التشريعية أو إعطاء صلاحيات القضاء إلى الإدارات التنفيذية كذلك باعتبار القضاء سلطة وليس وظيفة والمشرع العراقي في ظل النظام السابق جعل من القضاء وظيفة وكرس هذا التوجه في قانون إصلاح النظام القانوني رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٧ (١) (..انه لا توجد في الدولة إلا سلطة سياسية واحدة تقوم بوضع السياسة العامة أو الإطار العام للمجتمع من خلال التشريع ثم وظيفة إدارية ووظيفة قضائية ولما كانت السلطة واحدة في الدولة فمعنى هذا انتفاء فكرة تعدد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية..) وفي ظل هذا المفهوم للقضاء أخذت شؤون القضاة تدار من وزير العدل بحكم رئاسته لمجلس العدل ووزير العدل جزء من السلطة التنفيذية فهو مهما سما فإنه يمثل تلك السلطة وينفذ سياستها وهي في الغالب تتطوي على خرق للقانون في كثير الأحيان وتتقاطع مع حقوق المواطن وحرية، عندما جعل من القضاء وظيفة، واعتبرها جزءاً من السلطة التنفيذية، كتب الكزاندر هاملتون وهو احد واضعي دستور الولايات المتحدة في العدد ٧٨ من مجلة "ذي فدراليست" مدافعاً عن دور النظام القضائي في تشكيل الهيكلية

١ محمد نور شحاتة، استقلال القضاء من وجهة النظر الدولية والعربية والإسلامية، بدون ط، دار النهضة العربية، ص ١٠.

الدستورية فشدد على انه (لا وجود للحرية دون فصل السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وما على الحرية ان تخشى أي أمر يتعلق بالنظام القضائي بمفرده لكن عليها ان تخشى كل أمر إذا ما اتحد القضاء مع أي من السلطتين الأخرين) (١) وفي العراق عام ١٩٦٣ صدر القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٣ قانون السلطة القضائية ولأول مرة يعترف بموجبه بكون القضاء سلطة تقوم إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية وتدار هذه السلطة بواسطة مجلس قضاء يرأسه رئيس محكمة التمييز وهذه المحكمة هي أعلى هيئة قضائية في العراق إلا أن الأمر لم يدم طويلا عندما تم إلغاء هذا القانون بموجب القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٧٧ وعاد العمل بمجلس العدل الذي يرأسه وزير العدل وأصبح القضاء جزءاً من السلطة التنفيذية، وخلال هذه الفترة الممتدة ما بين إلغاء مجلس القضاء عام ١٩٧٧ وإعادة تشكيله في ١٨/٩/٢٠٠٣ كان القضاء يعاني من التدخل في عمله ويقول القاضي مدحت المحمود رئيس مجلس القضاء الأعلى (كانت معاناة القضاة في أداء مهامهم كبيرة تدور ما بين التنقلات غير المبررة والإحالة على وظائف مدنية والعزل والحرمان من ممارسة المحاماة والسجن وسد المنافذ على الطاقات القضائية الفاعلة للحيلولة دون وصول أصحابها إلى المناصب القضائية المهمة لأنها لا تحمل هوية نظام الحكم وانتماءاته، وخلال تلك الفترة أيضاً فتح الباب واسعاً أمام عناصر غير مؤهلة للدخول إلى سلك القضاء لأنها تحمل هوية الحكم وأفكاره وانتماءاته وفي ظل هذه المعاناة) (٢) .

لذلك ومما تقدم نجد ان تحقق المفهومين الشخصي والموضوعي في عمل السلطة القضائية واتحادهما فيها سيؤدي إلى تكوين إطار عملي حقيقي وواقعي لمبدأ استقلال القضاء وهما صنوان متلازمان لا ينفك احدهما عن الآخر وبعد شرح مفهوم الاستقلال في القضاء نتوجه الى النشأة التي بدأ منها وتوسع ليشمل فصل القضاء عن غيره من المواد القانونية الخاصة بالإجراءات الدستورية التي تقنن المواطن وتكلم على نشأة استقلال القضاء في مبحثنا الآتي.

الفرع الثاني :

١ ساندرا داي اوكونور قاضية وعضو في المحكمة العليا للولايات المتحدة- أهمية استقلال النظام القضائي- وزارة الخارجية الأمريكية- الشبكة الدولية للمعلومات: <http://usinfo.State.Gov/ar/index.html> ص ٢ .
٢ مدحت المحمود ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

نشأة استقلال القضاء:

إن بداية استقلال السلطة القضائية في الاعلان العالمي لاستقلال العدل الصادر عن المؤتمر العالمي لاستقلال العدل الذي عقد في مونتريال بكندا عام ١٩٨٣ قد اكد على عناصر اساسية لاستقلال القاضي الذي هو الجزء المهم من السلطة القضائية لانه وان كانت السلطة القضائية مستقلة و القاضي ينتمي الى جهة معينة او سلطة معينة تبيح له السير على رأيا فبهذا لا يمكن ان يكون القضاء عادلا ويسير بالاتجاه الصحيح فيما يقرره القانون ، وفي العراق نجد ان من الواجب استقلال القضاء في واستقلال القاضي وكافح القضاة في سبيل ذلك بشكل منظور وغير منظور حتى لحظة سقوط النظام و ارتفع الصوت عالياً باستقلال القضاء (١)

ليأخذ دوره في ترسيخ سلطة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة وقد كان للقضاة ذلك حيث أعيد تأسيس مجلس القضاء بالأمر المرقم ١٨/٩/٢٠٠٣ في (٣٥)، وبهذا بدأ القضاء العراقي مرحلة اخرى تاخذ مسارا محايدا في تحويل مجرى القانون في العراق الى وجه يرقى للحياد ، وعند بداية هذا المؤتمر المذكور انفا وجدنا استقلال العدل الذي شرع استقلال العنصر المهم في العملية القضائية وهي القاضي و سنولي لاستقلال القاضي تبيان لبعض فقراته التي لا بد للقضاء النزاهة المستقل ان يبدأ بها وان القاضي مستقل لايرضخ لسلطة توجهه الى التحويل والتغيير في نزاهة حكمه وبهذا نوضح بعض الفقرات التي اقرها المؤتمر في استقلال القاضي.

١- ان تتوفر للقاضي الحرية الكاملة في ان يبت في المسائل المعروضة عليه بدون قيود او ضغوط او تهديدات من اية جهة كانت ، بضمنها مكونات السلطة القضائية .

٢- لا يجوز نقل القضاة من ولاية او وظيفة اخرى دون الحصول على موافقتهم .
- و يضمن القانون مدة وظيفة القضاة واستقلالهم وامنهم وكفاية مرتباتهم وظروف خدمتهم ويكون للقاضي فترة ولاية مضمونة حتى يبلغ سن التقاعد الاجباري

١ استقلال القضاء- مركز القضاء العراقي للدراسات والتوثيق- الشبكة الدولية للمعلومات:
<http://www.iraqidicature.org/researches.html> ص٣.

وتكفل الدولة المرتب التقاعدي المناسب والملائم لمكانة المنصب وسموه ، وتلك الغاية - أي استقلال القاضي - لا تقصد لذاتها - هي أيضا - بل هي وسيلة للوصول الى تحقيق العدالة والانصاف ، التي لا يمكن الوصول الى تحقيقها الا بقضاء (اي قاضي) مستقل محايد كفوء عالم عادل وشجاع ومحمي ، فان كان العدل هو اساس الحكم او الملك ، فان استقلال (القضاة) هو اساس العدل فان لم يكن القضاة مستقلين في بلد ما فلا يمكن ان تكون فيه عدالة ، ولو شكل لهم سلطة مستقلة لان ضمان العدالة يتحقق بقاض مستقل وليس بسلطة قضائية مستقلة ، (١) لأن استقلال القضاء كسلطة ليس غاية في حد ذاته ، لكنه وسيلة للوصول الى ضمان استقلال القاضي ، لذلك لا فائدة من جعل القضاء سلطة مستقلة ، اذا لم يؤد ذلك الى استقلال القاضي الكامل حتى عن زملائه ورؤسائه داخل السلطة القضائية ذاتها ، اذ من الضروري ان يكفل للقاضي الاستقلال التام في الرأي والحيدة في احكامه لكي يقوم بمهمته ، لان في قيام القاضي باداء وظيفته حرا مستقلا مطمئنا على كرسيه آمنا على مصيره هي اكبر ضمان لحماية الحقوق العامة والخاصة ، وهذا لا يكفي لتحقيقه ان يكون القضاء (سلطة مستقلة) عن تدخلات السلطات التنفيذية والتشريعية ، بل يتوجب أيضا أن يتمتع القاضي باستقلال داخل السلطة القضائية نفسها ، عن زملائه وعن رؤسائه وعن مؤسسات السلطة القضائية ذاتها. (٢)

١١ . فتحي والي - الوسيط في قانون القضاء المدني - ١٩٨٧ - دار النهضة العربية - مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي - القاهرة - ص ١٦٠ .
٢ احمد مهدي الديواني - السلطة القضائية - بحث منشور في مجلة العدالة الاماراتية - العدد الرابع عشر - السنة الرابعة - ابريل / ١٩٧٧ - ابو ظبي - ص ٧٧ .

المبحث الثاني:

استقلال القضاء عن السلطات الأخرى.

إن استقلال القضاء هدف خالد يسعى لتحقيق العدالة في المجتمع، نادى به المجتمعات والشعوب الحرة، التي وقفت بوجه الاستبداد والطغيان، لتشييد بدلا من الأنظمة الشمولية مؤسسات القانون، فأصبحت العدالة صنو القضاء المستقل الذي اقترن بها، "وعند التأمل في النظام الدستوري والقانوني لأي دولة في العالم المتحضر، نجدتها تجتمع وتلتئم على مبدأ " استقلال القضاء" وتتباهى به، وأضحى مبدأ دستورياً وحقاً أصيلاً يرتبط بحماية حقوق الإنسان"، حتى الدول ذات الأنظمة الشمولية، أصبحت تنادي به دفعاً للاستنكار الدولي أما في العراق فقد نص الدستور الدائم عليه مثلما ذكر في الدساتير السابقة وتجد في الدستور مؤشرات على سعي المشرع الى ضمان استقلال القضاء من خلال النصوص التي كفلته بشتى الطرق إلا أن النص على هذا المبدأ دستوريا لا يكفي، "بل يجب ترجمته إلى واقع عملي من خلال

النصوص التشريعية العادية "القوانين" ١ ويتجاذب مبدأ استقلال القضاء مؤثرات منها تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية" ، لذلك سنوجز في هذا البحث مفهوم استقلال القضاء ومدى التدخل من السلطات الأخرى بما فيها السلطة القضائية.

المطلب الأول:

استقلال القضاء عن السلطة التشريعية.

يمثل استقلال القضاء عن السلطة التشريعية أهمية قصوى ، وذلك منعا من خضوع القضاة لتوجيهات السلطة التشريعية وأوامرها ، وان يكون أداة في يدها لتنفيذ سياساتها ورغباتها (٢) ذلك ان السلطات التشريعية تباشر اخطر سلطة في الدولة كونها تضع القوانين التي تمثل ارادتها والتي تكون ملزمة للجميع بما فيهم الهيئات التنفيذية والقضائية التي تكون وظيفتها هي تنفيذ القوانين وتطبيقها والظاهر انه مهما كانت اهمية وخطورة التشريع واهمية السلطة التي تباشرها الا ان هذه السلطة غير مطلقة اليد في هذا المجال وانما هي مقيدة بمبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ استقلال القضاء الذي يعد نتيجة حتمية لاعمال هذا المبدأ، ومن ثم فان استقلال السلطة القضائية عن السلطة التشريعية يقتضي انه لايجوز للهيئة التشريعية ان تتجاوز حدود سلطة التشريع فتباشر سلطة القضاء (٣).

ويتطلب ان تمتنع السلطة التشريعية عن الاتيان باي عمل يمكن ان يشكل تدخلا في عمل القضاء وهي كالاتي :

١- منع التدخل بطريقة اداء القضاء بوظيفته:

ومقتضاه أنه لايجوز للسلطة التشريعية ان تقوم بمراجعة الاحكام التي تصدرها المحاكم وتخطئتها او تصويبها ، مما يدخل في اختصاص المحاكم الاعلى درجة (٤) وهذا الاصل مقرر في العديد من قوانين دول العالم ، فنجد انه في انكلترا يمتنع عن البرلمان الانكليزي التدخل في أي قضية مطروحة على القضاء ويمتنع على اعضائه التعليق على القضية (٥).

١ نص الفقرة أولاً من المادة (١٩) من الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ (القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون).

٢ محمد عبد الخالق ، النظام القضائي المدني ، ج ١ ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ ، ص ٣٨.

٣ فاروق الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ١٥.

٤ فاروق الكيلاني ، المصدر نفسه ، ص ٢٠٣.

٥ محمد عصفور ، استقلال السلطة القضائية ، مطبعة اطلس ، القاهرة ، (دون تاريخ) ، ص ١٨١.

٢- عدم مصادرة حق التقاضي :

قد تصدر السلطة التشريعية تشريعات تحجب بمقتضاها بعض الاختصاصات عن القضاء ولا تعطي الحق للأفراد في التقاضي بصددها مما يعد مصادرة بحق التقاضي جزئياً أو كلياً (١) ومن الثابت أن حق التقاضي لا يجوز المساس به كونه ذا طبيعة دستورية ومن ثم لا يجوز للمشرع أن يتناوله لإلغاء أو التقييد لأن التشريع الذي تصدره السلطات المختصة ينبغي أن يكون خاضعاً للدستور وأن أي جهة أخرى هي جهة أدنى لا يحق لها التعديل أو الإهدار بهذا الحق . (٢)

وقد نصت الدساتير العربية على هذا المبدأ إذ نص الدستور العراقي لسنة ١٩٧٠ على أن (حق التقاضي مكفول لجميع المواطنين) . (٣)

وفي العراق لا يملك القضاء أن يتمتع عم تطبيق القانون كما يرى بعضهم لأنه لا يملك سلطة إلغاء التشريع أو الامتناع عن تطبيقه بحجة مخالفته للدستور لأن واجب القضاء هو تبيح القوانين التي تشرعها الدولة وأن رقابة دستورية القانون هي رقابة ذاتية تملكها سلطة التشريع فقط . (٤)

٣- عدم التدخل في تنظيم القضاء .

إن وجود منع المشرع من التدخل في أعمال القضاء لا يجوز أن يقتصر على تعطيل أحكام القضاء أو مساسها أو طريقة أداء القضاء لوظيفته ، بل يجب أن يمتد ذلك ليشمل منعه من التدخل في تنظيم القضاء وإذا قصد به المساس باستقلاله أو الاعتداء عليه كونه من الأساليب التي يلجأ إليها كثير من النظم لإخراج بعض القضاة من دائرة القضاء . (٥)

تتدخل السلطة التشريعية في شؤون القضاء وتنظيمه تحت ذريعة أن القضاء قد انحرف وأنه بحاجة إلى تطور فتعتمد إلى إصدار تشريعات ترفع الحصانة عن القضاة وإعطاء الصلاحية لوزير العدل أو للجنة خاصة لتقوم بإعادة تنظيم الجهاز القضائي ويرى بعضهم أن للسلطة التشريعية أن تصدر مآثراً مناسبة من قوانين لتنظيم شؤون القضاة إلا أن ذلك ليس على إطلاقه وإنما هو مقيد بقيدين الأول وجوب عرض هذه

١ فاروق الكيلاني ، المصدر نفسه ، ص ٢٠٧ .

٢ فاروق الكيلاني ، المصدر نفسه ، ص ١٤٦ .

٣ المادة (٦٠) من الدستور العراقي لسنة (١٩٧٠) .

٤ د. أدم وهيب و د. سعيد مبارك ، المرافعات المدنية ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٤ ، ص ٢٣-٢٤ .

٥ محمد عصفور ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

القوانين على الهيئات القضائية لتبدي رأيها فيها وان يصدر على وفق رغبات اعضاء الهيئات القضائية .

٤- اذا صدر قانون يخالف رغبات القضاة وأرائهم فيلغى بواسطة المحكمة العليا.(١)

المطلب الثاني:استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية والضمانات التي يتمتع بها تجاه هذه السلطة .
الفرع الأول :

استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية .

إن استقلال القضاء يعد نتيجة طبيعية لمبدأ الفصل بين السلطات لذلك فان هذا الاستقلال في نظر جميع الدساتير وفقهاء القانون امر تفرضه طبيعة القضاء في أي دولة تبغي توفير حماية للمتقاضين (٢) وان تدخل السلطة التنفيذية يشكل الخطر الحقيقي الذي يهدد استقلال القضاء في اغلب البلدان ، ذلك ان الهيئات التنفيذية هي التي تباشر الحكم الفعلي في الدولة وتمتلك كل اسباب القوة المادية وكل وسائل الترغيب والترهيب التي تمكنها من تنفيذ سياساتها مما يدفعها الى السيطرة على الهيئات التي تتولى القضاء والهيئات التي تتولى التشريع لتكون مطلقة اليد في التصرف في مختلف النواحي بلا رقيب الامر الذي يسود منطق القوة المادية الفعلية ويضمحل سلطان القانون ليتبعه اضمحلال استقلال القضاء فيكون مهمشا لايقوى على حماية الافراد وضمان حقوقهم لذلك نجد ان الدساتير الديمقراطية تحرص على تأكيد استقلال القضاء وهيبته إزاء السلطة التنفيذية مع انها تكتفي في تأكيد ذلك من خلال النص

١ محمد عبد الخالق ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

٢ محمد عصفور ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

على المبدأ العام وتحيل الى تشريعات لاحقة لوضع القواعد التفصيلية لقرار هذا المبدأ وحمايته ، ويلاحظ ان التشريعات تختلف في قرار مبدأ استقلال القضاء من حيث مقدار الضمانات ومداهما تبعا لتفاوت هذه الدول التي تصدر هذه التشريعات في استقرارها وتقدمها السياسي وديمقراطيتها .^(١)

غير أن استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية لا يمنع من الناحية العملية من وجود علاقات متبادلة بينهما ، ذلك ان من الخطأ القول بالفصل بين السلطات فصلا مطلقا^(٢) ، لما في ذلك من التعارض مع وحدة الدولة فهي تهدف جميعا الى تطبيق القانون وتحقيق الصالح العام بشرط ان لا يؤدي ذلك الى المساس باستقلال القضاء او انكار وجوده .

فقد حاول البعض انكار استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية اذ اكدوا انه يوجد في الدولة سلطتين السلطة التشريعية التي تسن القوانين والثانية هي السلطة التنفيذية التي تنفذ هذه القوانين ومن ثم تبعية القضاء للسلطة التنفيذية ، وان هذا التطور يؤدي الى خطورة ذلك ان وضع السلطة القضائية تحت اشراف السلطة التنفيذية مما يسمح للسلطة التنفيذية التدخل في شؤون القضاء وان ادخال السلطة القضائية ضمن السلطة التنفيذية يجعل احكام القضاء غير ملزمة للسلطة التنفيذية ، وان هذ الخلاف فقهي وان وجود الوظيفة القضائية التي تباشرها سلطة مستقلة امر يفرض نفسه في الواقع وتؤكدته اغلب التشريعات الحديثة وان مبلغ استقلال القضاء لايجوز للسلطة التنفيذية ان تتدخل في أي عمل من اعمال القضاء بغض النظر عن صورة هذا التدخل ، فلايجوز لاي جهة او شخص مهما كان مركزه سواء كان رئيسا او وزيرا او أي احد ان يملى على القاضي اوامر او تعليمات في دعاوى معينة .^(٣)

الفرع الثاني:

الضمانات التي يتمتع بها القضاء تجاه هذه السلطة.

تتمثل بالضمانات التي يتمتع بها القاضي لمواجهة المخاطر وهي الضمانات المتعلقة بأسلوب اختيار القضاة حيث ان أسلوب اختيار القضاة يعد بابا من ابواب

١سعدى صادق احمد العبيدي ، الحماية القضائية للمدعي في قانون المرافعات المدنية ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص٤٨ .

٢ د. عبد العزيز عامر ، التعزيز في الشريعة الاسلامية ، القاهرة ، (دون تاريخ) ، ص ٢٤ .

٣ د. عبد العزيز عامر ، المصدر نفسه ، ص٢٤-٢٥ .

التأثير في القضاء كسلطة وينبغي اختيار رجال القضاء بشكل يكفل استقلال القاضي وحياديته في تطبيق القانون ومن ثم ضمان استقلال السلطة القضائية ونهالك اساليب لاختيار القضاة تختلف باختلاف الدساتير والتشريعات المنظمة لشؤون القضاة ومنها :

١- اختيار القضاة بالانتخاب : إن انتخاب القضاة اما ان تتولاه هيئة الناخبين في صورة الاقتراع العام المباشر أي الشعب يقوم بانتخاب القضاة باعتبار ان منصب القاضي لا يقل في خطورته عن منصب النائب (١) وقد اخذ بهذا الاسلوب الاتحاد السوفيتي بالنسبة لقضاة المحاكم الشعبية وسويسرا بالنسبة لقضاة المقاطعات او قد يعهد بانتخاب القضاة الى المجلس النيابي أي تنفرد به السلطة التشريعية كما ان هذه الطريقة تكفل استقلال القضاة تجاه السلطة التنفيذية وتؤدي الى اهتمام الشعب بشؤون القضاء . كما تمنع ان يكون القضاة بطبقة منعزلة عن الشعب ويقومون بتطبيق القانون دون ان يؤخذ بنظر الاعتبار الاتجاهات والافكار السائدة في المجتمع . (٢)

٢- اختيار القضاة بالتعيين :

تجعل بعض الدول تعيين القضاة بواسطة السلطة التنفيذية وان هذا الاسلوب يؤدي الى خضوع القضاة للسلطة التي عينتهم ولذلك فان تشريعات الدول تضع ضوابط و ضمانات معينة تكفل معها عدم استقلال السلطة التنفيذية ويتم ذلك عن طريق تقييد سلطة الحكومة في الاختيار والتعيين بوضع شروط معينة في الدستور .

٣- التعيين من قبل السلطة التنفيذية بالتشاور مع القضاة:

تقوم السلطة التنفيذية في هذه الحالة باخذ رأي جهة معينة او مجلس او هيئة تشكل من القضاة او اغلبية قضائية تكون هي المسؤولة عن ادارة شؤون القضاة من تعيين او نقل او نذب او اعارة او عزل او ترفيع وتتكون هذه الهيئة بموجب القانون ونطاق سلطتها يختلف من دولة الى اخرى فقد تكون في بعض الدول الراي الاستشاري فقط ، او قد يكون رأيها ملزما حيث تزداد سلطاتها كلما زاد حرص المشرع على تأكيد استقلالية القضاء و حمايته (٣).

٤- حصانة القضاة ضد العزل والنقل : ان استقلال القضاء في مواجهة السلطة التنفيذية لا يكفي فيه حضر تدخلها في اداء القضاء لوظيفته اذ لا يمنع هذا الحضر من

١ د. احمد شوقي الشلقاني ، استقلال القضاء والادعاء العام في الانظمة السعودية ، مجلة الادارة العامة ، ١٩٩٩ ، ص ٤٤٠ .

٢ بدر خان عبد الحكيم ، المعيار المميز للعمل القضائي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٤٧ .

٣ ضياء شيت خطاب ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

امكانية تدخل هذه السلطة في شؤون القضاة وذلك بابعادهم عن عملهم الوظيفي في العزل او النقل او الندب او الاعارة وصرفهم عن امكانية اداء رسالتهم وتعني هذه الحصانة عدم جواز ابعاد القاضي عن منصبه القضائي سواء كانت بطريقة الفصل او الاحالة او التقاعد او التوقف عن العمل او النقل الى وظيفة اخرى ، الا في الاحوال التي يحددها القانون . (١)

٥- عدم قابلية القضاة للعزل :

من المبادئ الاساسية في استقلال القاضي عدم تهديده في استقراره وعمله ويجب ان يتمتع القضاة بالحصانة ضد العزل تستهدف تثبيت القضاة في مراكزهم واطمأنانهم في عملهم ويمثل من الناحية العملية الدليل لوجود سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية (٢) وان القاعدة في القانون العراقي هي انه لايجوز احالة القاضي على التقاعد قبل اكماله سن الثالثة والستين او انتدابه او نقله الى وظيفة غير قضائية الا بناء على طلبه او موافقته التحريرية .

٦- خضوع القضاة لنظام خاص للمسؤولية سواء كانت تاديبية ام مدنية ام جنائية :

إن الضمانات المقررة للقضاة حفاظا على استقلالهم لا تحول دون مسألتهم عما قد يقع منهم من اخطاء وانحرافات عن اداء واجبهم او سلوكهم مسلكا لا يتفق مع مقتضيات وظيفتهم ، ومن اجل الحفاظ على استقلالية السلطة القضائية والقضاة وتمكيننا لهم من اداء رسالتهم على الوجه الاكمل فيجب ان تتم مسائلة القضاة وفق نظام خاص يبين فيه اسباب المسؤولية واجراءاتها بشكل يبعد القضاة عن تدخل السلطة التنفيذية . (٣)

٧- الاستقلال المالي للقضاة :

إن واجب القاضي نحو الدولة والمجتمع ان يحسن اداء رسالته في تحقيق العدالة والحفاظ على الحقوق والحريات فطبيعة وظيفته تقتضي الالقاء على عاتقه اعباء ومسؤوليات ضخمة وفضلا على ذلك فان رسالة القضاء تتطلب من القاضي ان

١ احمد فتحي سرور ، الشريعة والاجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٣ .
٢ محمد كامل عبيد ، استقلال القضاء دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٦٩ .
٣ د. احمد شوقي الشلقاني ، المصدر السابق ، ص ٤٨٨ .

يتصف بالاستقامة والنزاهة وان ينهج في حياته النهج الذي يحفظ للقضاء هيئته وكرامته ومكانته (١) ومقابل ذلك فان واجب الدولة تجاه القاضي بان تهيب له اسباب

الحياة الكريمة والمستوى المعاشي اللائق الذي يساعده على النهوض بواجبه المقدس بثقة واطمانان .

٨- استقلال القضاء في ضل حالة الطوارئ :

إن للسلطة التنفيذية اختصاصات عديدة ومتنوعة ومنها اعلان حالة الطوارئ ومن المعلوم ان حالة الطوارئ هي نشوء ظرف غير عادي لا يكون في وسع الحكومة مجابهته الا باجراءات استثنائية تتجاوز المبادئ الدستورية المتعارف عليها في ظل الظروف العادية ولاسيما التي تتعلق بحقوق المواطنين وحياتهم . (٢)

١ محمد كامل عبيد ، المصدر نفسه ، ص٧٧٢ .
٢ ياس عمر يوسف ، استقلال السلطة القضائية بين النظامين الوضعي والاسلامي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص٥٧ .

المبحث الثالث

استقلال السلطة القضائية عن السلطة التشريعية:

القضاء والشرع كفتان متباينتان في جميع النواحي وإنهما يحددان مصير الفرد والمجتمع ولهذا وجب علينا ان نجعل الفرق واضحا بينهما ونجد الكيفية التي نفرق بهما ليستقلا استقلالاً تاماً لغرض حصول نتيجة حتمية وصحيحة لعدم تحكم السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية .

المطلب الأول :

مدى تدخل السلطة التشريعية في شؤون القضاء.

إن الأصل في تطبيق مبدأ استقلال القضاء يقضي عدم تدخل السلطة التشريعية بأعمال القضاء ، ويقصد بعدم التدخل هو عدم التدخل السلبي أي التدخل غير المستند الى أي تخويل ، بما إن الدستور ينظم السلطة القضائية بصورة اجمالية تاركاً التفاصيل للمشرع العادي فإن تدخلت السلطة التشريعية استناداً الى هذا التخويل فإن تدخلها يكون ايجابياً ، والفرق واضح بين التدخل السلبي الذي يمسّ استقلال القضاء في حين أن التدخل الايجابي لا يمسّ - بحسب الأصل - لهذا المبدأ، و يشترط أن تنقيد السلطة التشريعية وتلتزم بالشروط الآتية : (١)

أ. أن ينقيد المشرع بالمبادئ الدستورية المنصوص عليها صراحة أو تلك الثابتة بالأصول الدستورية والمستقرة بالضمير الإنساني، لذا يجب أن لا يتعدى دور المشرع حدود التنظيم بما يمسّ أو يتجاوز مبدأ استقلال القضاء ، و أوضح الأمثلة على مثل هذا التجاوز تكون بما يعرف باعادة التنظيم التي لا يقصد منها اصلاح الجهاز القضائي بقدر ما يكون الهدف منها إقصاء بعض القضاة من مناصبهم أو الغاء بعض جهات القضاء .

١ القاضي سالم روضان الموسوي - دور مجلس النواب في دعم استقلال القضاء - جريدة الصباح العدد المنشور في ١٢/٢/٢٠٠٨، ص ١٤،

ب. يجب ألا يفتتق المشرع جزءاً من الوظيفة القضائية ويسندها الى جهات أخرى غير قضائية أو يمنع القضاء من النظر ببعض المنازعات .

ج. يجب أن يصدر القانون المنظم لعمل السلطة القضائية بناءً على اقتراح أو مشورة رجال القضاء وهو ما يستتجبه مبدأ استقلال القضاء، و قد أغفل مشرع دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ هذا الشرط عندما خول المشرع تنظيم السلطة القضائية بقانون إذ لم يوجب استشارة مجلس القضاء الأعلى في صياغة هذا القانون و اقتراحه و كما فعل الدستور السوداني حين خول مجلس القضاء العالي ابداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بالهيئة القضائية وذلك في م/ ١٠٢ الفقرة ٢ من دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨ . (١)

و خلاصة القول أنّ السلطة التشريعية تمتنع من التدخل بشؤون واختصاصات السلطة القضائية فلا يجوز لها الفصل في المنازعات أو إصدار تشريع يحدد وجه الفصل في قضية معينة أو التدخل بشأن القرارات القضائية في المسائل المحسومة كإصدار قرارات العفو الشامل ونبين أدناه بعض الأمثلة لتدخل السلطة التشريعية بعمل القضاء مما يشكل انتهاكاً لمبدأ الفصل بين السلطات : _

- حدث عام ١٩٠٧ إن مجلس العموم البريطاني (البرلمان) كان يناقش مشروع قانون تطبيق عقوبة الإعدام وأثناء ذلك تحدث نائب عمالي عن قضية محل نظر أمام القضاء لشخص يدعى (آدمز)، وتم توجيه اللوم إلى النائب لتدخله بعمل القضاء .
- في اليابان قررت اللجنة القضائية لمجلس النواب الياباني التحقيق في قضية منظورة أمام القضاء كونها تهم الرأي العام، إلا أن جمعية قضاة المحكمة العليا وجهت كتاباً لرئيس مجلس النواب احتجت فيه على التدخل في عمل القضاء . (٢)

الفرع الأول :

مدى تدخل السلطة التشريعية في شؤون القضاء :

إن السلطة التشريعية في دولة العراق منها وضع السلطة التشريعية أبان حكم النظام السابق ووضعتها بعد سقوطه إقامة دستور جديد للبلاد.

١ القاضي سالم روضان الموسوي ، المصدر السابق ، ص ١٥ ،
٢ القاضي سالم روضان الموسوي ، المصدر نفسه ، ص ١٥ .

السلطة التشريعية أبان النظام السابق و ما بعد سقوطه .

لقد تم ممارسة صلاحيات (صورية) للسلطة التشريعية تمثلت بما يسمى بـ (المجلس الوطني) الذي كان بمثابة البرلمان آنذاك ، آذ يتكون من عدد من الأعضاء يبلغ عددهم ٢٥٠ عضوا يتم انتخابهم كل أربع سنوات و هم من البعثيين كشرط أساس لعضوية هذا المجلس . تأسس هذا المجلس عام ١٩٨٠ ، وكانت آخر دورة له بعد انتخاب أعضاء جدد له في عام ٢٠٠٠ ، أما صلاحياته فهي لا تزيد على اقتراح مشاريع قوانين ترفع إلى مجلس قيادة الثورة للمصادقة عليها ، و الأخير كان يمثل رأس الهرم في السلطة التشريعية و كان صدام هو رئيسه و المنتفذ الوحيد بقراراته ، (١) فالمجلس الوطني ليس له الحق ألا أن يصوت بالإجماع نزولا عند رغبة صدام إما بالرفض أو القبول دون أن يكون هنالك رأي لمناقشه حرة بعد الإطاحة بنظام الحكم في ٩ ابريل ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الحليفة لها في المجتمع الدولي ، تشكلت ما يعرف بسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) ، برئاسة بول بريمر حيث ، حيث خول هذا القرار لسلطة الائتلاف (٢) أصبح العراق رسميا تحت الاحتلال طبقا لقرار الأمم المتحدة المؤقت ممارسة السلطات التشريعية آنذاك. في ٢٢ تموز ٢٠٠٣ قامت سلطة الائتلاف المؤقت بتشكيل مجلس الحكم في العراق الذي يتكون من ٢٥ عضوا جميعهم من العراقيين و رئيس يختار من قبلهم لمدة شهر حسب الترتيب الأبجدي ، و مجلس الحكم هو ثاني اكبر هيئة إدارية تشكلت في العراق عقب التسلسل الزمني لاحتلاله ، استمر هذا المجلس الذي كان له دور تشريعي ضئيل في تلك الفترة حتى ٢٨ حزيران عام ٢٠٠٤ حيث تم حله ، و قد اصدر مجلس الحكم المنحل العديد من القرارات ذات الصلة بالقانون من أشهرها قرار، كما قام مجلس الحكم المنحل آنذاك بسن قانون ٥٨ إلغاء قانون الأحوال الشخصية المرقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ إدارة الدولة للفترة الانتقالية الذي كان بمثابة دستور مؤقت للعراق . حلت الحكومة العراقية التي تشكلت في أعقاب حل مجلس الحكم ، حيث كانت اختصاصاتها التشريعية قليلة و لا تتناسب مع حجم المشكلة التي يعاني منها الوضع القانوني العراقي . و في ٣ مايو ٢٠٠٥ حلت الحكومة الانتقالية محل الحكومة

١ القاضي سالم روضان الموسوي، المصدر السابق ، ص ١٥ .
٢ قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣ في ٢٠٠٣ .

العراقية المؤقتة و كان من أولوياتها الأعداد لقيام حكومة عراقية منتخبة دائمية لمدة أربعة أعوام و كذلك كتابة مسودة الدستور و التهيئة لأجراء استفتاء شعبي عليها .

أولا: هيكلية السلطة التشريعية الاتحادية "مجلس النواب ومجلس الاتحاد".

نص الدستور على أن السلطة التشريعية الاتحادية تتكون من مجلسين هما مجلس النواب و مجلس الاتحاد ، و بهذا فأن دستور العراق الجديد اخذ بنظام المجلسين " Bicameral Legislature Composed "

. بينما أشارت الفقرة أولا المادة (١) (كما هو المعمول في الولايات المتحدة الأمريكية واغلب الدول الاتحادية٤٩) من الدستور على آلية تكوين مجلس النواب بالقول " يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله ، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع السري المباشر ، و يراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه " و السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو إذا كان الانتخاب هو السبيل في الوصول إلى المقاعد النيابية ، كيف أذن يراعى تمثيل سائر مكونات الشعب في هذا المجلس ، هل هذا يعني تخصيص نسبة من المقاعد للقوائم التي تمثل مكوناً من مكونات المجتمع العراقي لم تفز بمقعد أم ماذا ؟ أما فيما يتعلق بمجلس الاتحاد الذي يمثل الجزء الثاني من السلطة التشريعية فقد أشار الدستور على أن على أن تكون مجلس الاتحاد " يتكون من ممثلين من الأقاليم و المحافظات غير المنتظمة في إقليم " (٢) طريقة تكوينه و شروط العضوية فيه و كل ما يتعلق باختصاصات هذا المجلس مؤجلة حتى يسن مجلس النواب قانونا بأغلبية ثلثي أعضاءه. أن الملاحظ على المادة (٦٥) أنفة الذكر يؤكد موضوع تأجيل تشكيل مجلس الاتحاد إلى ما بعد نفاذ الدستور و سن قانون خاص به ، و بهذا يكون مجلس النواب هو الممثل الوحيد للسلطة التشريعية الاتحادية في العراق حتى يتم تشكيل المجلس الآخر.

١ دولة الإمارات العربية المتحدة تعد الوحيدة من مثيلاتها من الدول الاتحادية التي تتكون فيها السلطة الاتحادية من مجلس واحد Unitary Legislative Composed حيث يتكون من ٤٣ عضوا موزعين على الإمارات العربية المتحدة وتتم طريقة إشغال مقاعدها عن طريق التعيين إلا إن عام ٢٠٠٦ شهد تغيرا كبيرا بعد أن تم أقرار قانون لانتخاب نصف أعضاء المجلس ، للمزيد انظر د. سليمان الطماوي، "السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر السياسي الإسلامي" ، دار الفكر العربي ١٩٧٩ ص ٢١١ .

٢ . عادل عمر شريف " استقلال القضاء في العالم العربي " ، دراسة مقدمة إلى برنامج إدارة الحكم الصالح في العالم العربي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٣ .

ثانياً:- جلسات مجلس النواب . تعد جلسات مجلس النواب قائمة متى ما تتحقق النصاب الذي اشترطته الفقرة أولاً من المادة (٥٩) وهو بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه البالغ ٢٧٥ عضواً ، وهو مطلب قد لا يتحقق بسهولة في أكثر الأحيان ، إذ طالما تلجأ الكتل السياسية العراقية إلى عدم حضور جلسات المجلس لاسيما في الفترات التي أن جلسات المجلس تشهد توتراً و تأزماً سياسياً وذلك لعرقلة إصدار أي قانون لا يتوافق مع أطروحاتها ، دون أن تذكر الفقرة ما هي الضرورة و وطبقاً للدستور (علنية إلا إذا ارتأى المجلس ضرورة لخلاف ذلك) ما تعريفها و شروطها لكي يلجأ المجلس إلى جلسة سرية ، و فيما يتعلق بنفس الموضوع أشارت الفقرة ثانياً من المادة (٥٣) من أن للمجلس أن يختار ما يراه مناسباً لنشر محاضر الجلسات ، دون أن يذكر على سبيل المثال ما هي الوسيلة كأن تكون عن طريق النقل المباشر لجلسات المجلس أو إقامة مؤتمرات صحفية أو إصدار بيانات مكتوبة أو عن طريق استخدام موقع الشبكة الدولية.

ثالثاً - كيفية الطعن بقرارات مجلس النواب ، أما ما تتخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة (نصف زائد واحد للأعضاء الحاضرين المصوتين) يخص الطريقة التي يمكن الطعن بها بقرار المجلس ، فقد رسم الدستور لذلك طريقة واحدة حيث أعطت ، الأمر الذي أكدته الدستور مرة الصلاحية القانونية للمحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على دستورية القوانين أخرى ، حيث قضى بجواز الطعن بقرارات مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.(١)

رابعاً:- الدورة الانتخابية قضى الدستور بأن تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية تبدأ بأول جلسة له، بينما أشارت نفس المادة . (فا ثانياً) على إجراء انتخابات مجلس النواب ٦٧ و تنتهي بنهاية ألسنه الرابعة الجديد قبل خمسة و أربعين يوماً من تاريخ انتهاء دورته الاتحادية ، ألا أن الدستور لم يذكر ما هو الحل في حالة عدم إمكانية إجراء انتخابات في موعدها ، هل سيمدد مجلس النواب دورته لمدة إضافية أم ماذا؟

خامساً- اختصاصات مجلس النواب . تطرق الدستور إلى اختصاصات

١ الدراسة القانونية التي أعدتها مجموعة القانون الدولي العام والسياسة حول مشروع مفوضية الإعلام المستقلة العراقية في "Independent Media Commissions & Media Codes of Conduct", PILPG, November 2006 p.1-3

مجلس النواب و التي من أهمها : تشريع القوانين الاتحادية الرقابة على أداء السلطة التنفيذية ، المصادقة على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية ، تعيين رئيس و أعضاء محكمة التمييز الاتحادية و رئيس الادعاء العام و رئيس هيئة الأشراف القضائي ، تعيين السفراء و أصحاب الدرجات الخاصة و رئيس أركان الجيش و معاونيه و من هم بمنصب قائد فرقة فما فوق و رئيس جهاز المخابرات ،

سادسا: حل مجلس النواب . أشار الدستور إلى طريقة حل مجلس النواب وذلك بناء على طلب ثلث أعضائه أو بطلب من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الرئاسة، و لا يعد ذلك كافيا إذا اشترطت التصويت على حل المجلس و ذلك بحصول الأغلبية المطلقة فمتى توفرت ، يعتبر المجلس منحلًا وهو أمر يدلل بوضوح على أن أقوى سلطة موجودة في العراق حتى الآن هي السلطة التشريعية الاتحادية طبقا لهذا الدستور إذ لم يعط الأخير لأي جهة غير المجلس مسألة حله. (١)

الفرع الثاني:

الرقابة القضائية على أعمال السلطة التشريعية

التشريع الدستوري يحتل قمة الهرم التشريعي في الدولة وهو في المرتبة الاولى ، ثم يليه التشريع العادي (القانون) ، ويليهما التشريع الفرعي وهو الذي يحتل قاعدة الهرم ، وان هذا التفاوت من حيث القوة الملزمة يعني خضوع التشريع الادنى للتشريع الاعلى الذي يعلوه ويستمد قوته من مطابقته لاحكامه ، وهذا يقتضي بالطبع عدم مخالفة التشريع الادنى للتشريع الذي يعلوه ، فالتشريع العادي (الرئيسي) ينبغي ان لا يخالف احكام التشريع الدستوري وهو الذي يعلوه مرتبة ، كما ان التشريع الفرعي يجب ان لا يتخالف مع احكام التشريعين الدستوري والعادي ، ولضمان عدم التعارض هذا لابد من فرض رقابة على كل من التشريعين العادي والفرعي ، وهي تتضمن امرين :-

الاول : تحديد الجزاء الذي ينبغي فرضه على التشريع المخالف ، وهذا الجزاء يتمثل بعدم تطبيق القواعد القانونية التي تضمنها التشريع المخالف الادنى .

١ "Conduct", PILPG, November 2006, المصدر السابق ، ص ١-٣.

الثاني : تحديد الجهة المختصة بتطبيق هذا الجزاء وممارسة تلك الرقابة ، وهي غير الجهة التي وضعت قواعد التشريع المخالف ، وهي تتمثل بجهة قضائية لان مهمة الرقابة تتضمن تفسير قواعد قانونية تتضمنها التشريعات الدستورية والعادية والفرعية لمعرفة ما اذا كان هناك تعارض في الاحكام فيما بينها ، ولذا يجب ان تتولى الرقابة جهة مختصة بتفسير القواعد القانونية وتطبيقها ، فهي مهمة قضائية تمارسها المحاكم . ومع هذا فان بعض الدساتير اعطت مهمة الرقابة لجهة غير قضائية . والرقابة على التشريع العادي والفرعي قد تتناول ضمان سلامته من حيث الشكل ، وقد تتناول ضمان صحته من حيث الموضوع .

الرقابة على صحة التشريع الادنى من حيث الشكل :

المقصود بشكل التشريع هو صدوره من قبل السلطة المختصة بصدوره واستيفائه اجراءات السن والنفاد المنصوص عليها في التشريع الاعلى منه ، فالتشريع العادي يسن في ثلاث مراحل ، اقتراحه والتصويت عليه وتصديقه ، اما التشريع الفرعي فتضعه السلطة التنفيذية وفقا للاجراءات المنصوص عليها في التشريع الاعلى منه ، اما نفاذه فلا يكون الا باصداره من قبل السلطة التنفيذية ونشره في الجريدة الرسمية للدولة . والجهة التي تمارس الرقابة على صحة التشريع من حيث الشكل هي المحاكم . اما الجزاء الذي يفرض على التشريع الادنى المخالف من حيث الشكل فهو عدم تطبيق احكامه لانعدام وجود هذا التشريع قانونا وانعدام قوته الملزمة .

الرقابة على صحة التشريع الادنى من حيث الموضوع

يقصد بصحة التشريع من حيث الموضوع هو عدم تعارض احكام التشريع الادنى مع احكام التشريع الاعلى منه ، وهذه الرقابة قد تتحقق في دور اعداد التشريع الادنى وقبل اصداره في مرحلة التحضير ، وفي هذه الحالة تكون الجهة المختصة بالرقابة هي جهة او هيئة غير قضائية وذلك لان التشريع في هذه المرحلة يكون من اختصاص السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية لذا فلا يجوز للسلطة القضائية ان تتدخل في الرقابة عليه في هذه المرحلة . وقد تتحقق هذه الرقابة بعد صدور التشريع الادنى ونفاذه ، فتكون من اختصاص هيئة قضائية لانه بعد صدوره تتولى الهيئة القضائية تفسيره وتطبيقه وهي مهمة قضائية . (١)

1 <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=24625>

المطلب الثاني:

مبدأ الفصل بين السلطات.

ويقصد بمبدأ الفصل بين السلطات عدم تركيز السلطات في هيئة واحدة في الدولة وإقصاء أو تهميش الهيئات الأخرى ، وإنما تمارسها هيئات مختلفة مستقلة عن بعضها البعض، ولا يعني هذا الفصل التام والشامل إنما يلزم وجود قدر من التعاون ، وهذا الفصل التام قد ثبت فشله في تجارب سابقة والتجربة الحالية له في الولايات المتحدة، حيث أثبت الواقع العملي وجود قنوات للتعاون بين السلطات فيها ، وغني عن الذكر ذلك الجدل الفقهي حول عدد السلطات ونظريات الفصل وفي دراسات حديثة ظهور ما يسمى بالسلطة الدستورية وغير ذلك، إلا أن الفقه الحديث استقر على وجوب الفصل بين السلطات مع وجود قدر من التعاون لتحقيق المصلحة العامة، وينبه جانب من الفقه إلى ضرورة تحقيق الفصل بين السلطات خصوصاً من تدخل السلطة التنفيذية بعمل السلطة القضائية، وهذا المبدأ هو نسبي ويختلف من بلد لآخر، يجب عدم تدخل السلطات الثلاث باختصاصات بعضها إلى جانب عدم تأثير الصحافة على القضاء(١)، ومن ثمرات هذا المبدأ تحقيق التخصص في العمل مما يؤدي لرفع الأداء كماً ونوعاً وقد أصبح هذا المبدأ هو الطريقة التي يمكن بها الحفاظ على السلامة العضوية لوظيفة القضاء وقد أصبح حاضراً بقوة في النزعة الدستورية الجديدة المتمثلة بتقييد الحكومات القانونية وبقضي تحقيق الفصل بين السلطات كركن لاستقلال القضاء تحقيق ما يلي :-

١. وجود درجة من الاحتراف في الوظيفة القضائية .
٢. عزل السلطة القضائية عن التأثير الخارجي .
٣. وجود استقلال ذاتي للإدارة القضائية .
٤. تحديد مسؤولية الجهاز القضائي في إطار مفاهيم استقلال القضاء . (٢)

الفرع الأول :

التنظيم الدستوري لاستقلال القضاء.

١ محمد نور شحاتة استقلال القضاء من وجهة النظر الدولية والعربية والإسلامية - بدون ط - دار النهضة العربية - ص ٢١ .

٢ زكي محمد النجار - القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية - ط ١ القاهرة - دار الفكر العربي ١٩٩٢م - ١٩٩٣ - ص ٢٢٤ .

تقوم الدولة الحديثة على وجود سلطات ثلاث تمارس أدواراً مختلفة بحسب ما تنص عليه نصوص الدستور من اختصاصات و مهامها بيد أن تلك المهام قد تبدو متداخلة حيناً و متقاطعة حيناً آخر و من شأن هذا التداخل أو التقاطع أن يزيل التمايز بين السلطات مما قد يضعف من أهمية توزيع الاختصاصات القائمة على أسس كثيرة لعل أهمها هو الوصول إلى حسن الأداء الحكومي في الدولة و ضمان سيادة القانون و حماية الحقوق و الحريات.

وهكذا نجد أن السلطة التنفيذية تمارس المهام و الاختصاصات التنفيذية في الدولة منها الإدارية و المالية و تنفيذ القوانين كما نجد أن السلطة التشريعية تمارس المهام التشريعية و الرقابية في بعض الأنظمة السياسية وفي الوقت نفسه توجد السلطة القضائية وهي تمارس مهمة تطبيق القوانين و حسم النزاعات و الرقابة . و بالرغم من أن الدساتير عادة ما تنصّ على وجود هذه السلطات ، بيد ان الملاحظ عليها انها تولي الاهتمام و الحرص على تبيان تشكيل السلطتين التشريعية و التنفيذية وتفصل مهامهما ما خلا السلطة القضائية حيث تكتفي الدساتير بتبيان الخطوط العامة و الرئيسة في تنظيمها واختصاصاتها تاركة التفاصيل للقوانين العادية ، و بالتالي فإن الدستور يترك السلطة القضائية مرهونة بيد السلطة التشريعية من زاوية تنظيمها ، فأما تأتي نصوص القوانين مفصلة بشأن تنظيم هذه السلطة و بيان اختصاصاتها أو على العكس قد تأتي مختزلة ، و الخشية تكون أن تأتي النصوص حاملة في طياتها جوازاً لتدخل السلطة التنفيذية بتنظيم السلطة القضائية .

وهكذا نكون أمام احتمالات كثيرة بشأن تدخل السلطتين التنفيذية و التشريعية بعمل السلطة القضائية. من النقطة المتقدمة يظهر مبدأ استقلال القضاء بوصفه من المبادئ الدستورية التي تجعل السلطة القضائية بعيدة عن احتمالات التدخل في اختصاصاتها من قبل باقي السلطات. لذا كان لزاماً توضيح ماهية مبدأ استقلال القضاء وتطوره و ارتباطه بالحقوق و المبادئ الدستورية الأخرى، وبيان استقلال القضاء عن باقي السلطات في الدولة، ثم الاسترسال في بحث ضمانات الاستقلال.

يعدّ مبدأ استقلال القضاء من المبادئ المستقرة في الدساتير ، حيث نص (٣٤) دستوراً وطنياً على وجوب اجراء المحاكمة الجنائية أمام محكمة مستقلة و محايدة ، كما نص (١٠٤) دستور وطني آخر على وجوب استقلال القضاء و حياده بصورة عامة من دون الإشارة إلى المحاكمات الجنائية ، وفي بعض الدول التي تأخذ بنظام المحلفين و القضاء

معاً نص على وجوب استقلال المحلفين و حيادهم أيضاً ، كما وردت نصوص (٢١) دستورياً عربياً على المبدأ نفسه و وجوب عدم خضوع القاضي الا للقانون { سيأتي اقتباس بعض النصوص العربية في الملاحق } أما الدساتير العراقية المتلاحقة فقد عرف بعضها مبدأ استقلال القضاء بشكل يفنقر إلى ضمانات تطبيقية في الواقع. (١)

الفرع الثاني:

التنظيم التشريعي لاستقلال القضاء.

إن مصطلح حكم القانون والتشريع يعني ببساطة يعني أن لا احد فوق القانون ولا يمكن تبرير أي تصرف بمعزل عن رقابته ومشروعيته بما فيها الحكومة التي يجب أن تكون خاضعة له ، تلك القوانين التي يجب إن تعبر عن أرادة الشعب وليس عن أرادة وفلسفة القابضين على السلطة فقط ، و حكم القانون يعني أيضا حماية الحقوق السياسية و المدنية لكل المواطنين دون أي استثناء على أساس العرق أو الدين أو المذهب أو اللون . (٢)

إن الرقابة و التوازن عنصران مهمان من عناصر الفصل بين السلطات ذلك المبدأ المهم لاستقرار أي بلد ديمقراطي يؤمن بأن للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية دور متبادل ومتوازي ، فهي مراقبة بفتح (القاف) ومراقبة بكسر (القاف) و بموجب هذه الفلسفة فأن مهمة السلطة التشريعية لا تبعد أن تكون بصياغة القوانين في حين أن مهمة السلطة التنفيذية تطبيقها على ارض الواقع من خلال إصدار أنظمة ولوائح وتعليمات تسهل تنفيذ تلك القوانين ، بينما يعمل القضاء على مراقبة دستورية تلك القوانين وتفسيرها والحكم فيها عند التنازع . (٣)

إن مبدأ التوازن له مفهوم واحد وان اختلف تطبيقه من نظام ديمقراطي إلى آخر ، إذ بمجملها تخلق نوعا من الرقابة و التوازن المتبادل بحيث تستطيع السلطة التنفيذية أن تقترح قوانين دون أن تجيزها كما أنها تستطيع أن تلجأ لحق الاعتراض على القوانين التي قد تتخذها السلطة التشريعية لأن حق التوقيع و المصادقة عادة ما يكون بيد السلطة التنفيذية ، سواء أكان رئيساً للدولة أو الحكومة ، في حين يحق للسلطة التشريعية الاعتراض على قرارات السلطة التنفيذية وإغائها بقرار وفي أسوء الحالات لها أن تسحب الثقة عنها و بالتالي إسقاطها .

١ زكي محمد النجار ، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

٢ الدكتور عاصم خليل - قراءة في نظرية السلطة الدستورية - مجلة رؤية العدد الثاني ٢٠٠٥ - الهيئة الوطنية للإعلام الفلسطينية.

٣ فاروق الكيلاني - استقلال القضاء - المركز العربي للمطبوعات بيروت ، ط ٢ ، عام ١٩٩٩ ، ص ٢٧ .

أما السلطة القضائية فيمكن لها القضاء بعدم دستورية أي قرار تتخذه السلطة التنفيذية وكذلك الأمر بالنسبة للقوانين التي تسنها السلطة التشريعية إذ لها الحق في أن تصدر حكماً بعدم دستورية أي قانون يتعارض مع ما ورد في دستور الدولة الاتحادية ومع أن السلطة القضائية معينة من قبل السلطة التشريعية التي تشرف على تعيينهم إلا أن ليس لها الحق مطلقاً بعزلهم طبقاً لمبدأ استقلالية القضاء حيث انيطت مثل هذه الأمور إلى القضاء حصراً للبت فيه ، وهكذا تعمل كل سلطة كأنها رقيب على السلطة الأخرى و على ما تتخذه من قرارات بشكل متزن و متناسب . (١)

الخاتمة :

ختاماً لهذا الجهد المتواضع لابد من التعرّيج إلى أهم الاستنتاجات و التوصيات و كما يأتي:-

إن ترسيخ مبدأ استقلال القضاء لا يتوقف عند المطالبة التي ينادي بها القضاة فقط، لأن المطالبة باستقلال القضاء ليست مطالبة فئوية تخص القضاة فقط ، بمعنى ان تحقيق الاستقلال من عدمه لا يخص القضاة فقط ، لارتباطه بسيادة القانون و ضمان الحقوق و الحريات التي هي بالأصل متصلة بعموم الشعب ، لذا فإن المطالبة بالاستقلال تخص جميع أبناء الشعب و إن استقلال القضاء شرط رئيس و مهم للإصلاح على اختلاف صوره ، وأهماها الإصلاح السياسي و محاربة الفساد ، و يشكل القضاء أمل الناس بالإصلاح ، فإذا خاب أملهم فيه فإنهم حتماً سوف يلجؤون إلى العنف وكذلك نجد الانعطافة الهامة التي أوجدها التغيير السياسي في العراق هو ارتباط القضاء بمجلس القضاء الأعلى ، إلا إن استقلال القضاء العراقي لا يتوقف عند هذا الحد بل يجب ان يكون أغلبية المجلس منتخبة من القضاة أنفسهم حتى يكون المجلس ممثلاً حقيقياً لمطالب القضاة وان

١ فاروق كيلاني ، مصدر المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

استقلال القضاء لا تضمنه النصوص الدستورية و القانونية بل هو مرتبط بالمطالبة المستمرة للقضاة أنفسهم ، بمعنى ان استقلال القضاء مرهون بالقضاة أنفسهم ، فإذا أرادوا الاستقلال توجب عليهم العمل على تحقيقه من خلال حيادهم و التزاماتهم الوظيفية و توحيد المطالبة فيما بينهم من خلال ترسيخ مفاهيم جديدة تكون تحت كظلة نادي للقضاة او نقابات لهم او منظمات مجتمع مدني خاصة بهم .

المصادر

القران الكريم.

- ١ . ابن منظور ، لسان العرب (ت - ١٣١١ م) ، تحقيق عبدالله علي الكبير، محمد احمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف، مصر ، (الطبعة الالكترونية) .
- ٢ . احمد شوقي الشلقاني ، استقلال القضاء والادعاء العام في الانظمة السعودية ، مجلة الادارة العامة ، ١٩٩٩ .
- ٣ . احمد فتحي سرور ، الشريعة والاجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٤ . احمد مهدي الديواني - السلطة القضائية - بحث منشور في مجلة العدالة الاماراتية - العدد الرابع عشر - السنة الرابعة - ابريل / ١٩٧٧ - ابو ظبي .
- ٥ . آدم وهيب و د . سعيد مبارك ، المرافعات المدنية ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٤ .
- ٦ . بدر خان عبد الحكيم ، المعيار المميز للعمل القضائي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٧ . زكي محمد النجار . القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية . ط ١ القاهرة . دار الفكر العربي ١٩٩٢م - ١٩٩٣ .
- ٨ . سالم روضان الموسوي . دور مجلس النواب في دعم استقلال القضاء . جريدة الصباح العدد المنشور في ٢٠٠٨/٢/١٢ .

٩. ساندر داي اوكونور قاضية وعضو في المحكمة العليا للولايات المتحدة- أهمية استقلال النظام القضائي- وزارة
١٠. سعدي صادق احمد العبيدي ، الحماية القضائية للمدعي في قانون المرافعات المدنية ، بغداد ، ١٩٩١ .
١١. عادل عمر شريف " استقلال القضاء في العالم العربي " ، دراسة مقدمة إلى برنامج إدارة الحكم الصالح في العالم العربي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٣ .
١٢. عاصم خليل . قراءة في نظرية السلطة الدستورية . مجلة رؤية العدد الثاني ٢٠٠٥ . الهيئة الوطنية للإعلام الفلسطينية.
١٣. عبد العزيز عامر ، التعبير في الشريعة الإسلامية ، القاهرة ، (د.ت) .
١٤. عبد الوهاب الازرق - هل القضاء سلطة مستقلة - بحث منشور في مجلة العدالة الاماراتية - العدد الحادي عشر - السنة الثالثة - يوليو ١٩٧٦ .
١٥. فاروق الكيلاني . استقلال القضاء . المركز العربي للمطبوعات بيروت . ص ٢٧ . ط ٢ عام ١٩٩٩ .
١٦. فاروق الكيلاني- استقلال القضاء- المركز العربي للمطبوعات بيروت ، ط ٢ ، عام ١٩٩٠ .
١٧. فتحي والي - الوسيط في قانون القضاء المدني - ١٩٨٧ - دار النهضة العربية - مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي - القاهرة .
١٨. محمد عبد الخالق ، النظام القضائي المدني ، ج ١ ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ .
١٩. محمد عصفور ، استقلال السلطة القضائية ، مطبعة اطلس ، القاهرة ، (د.ت) .
٢٠. محمد كامل عبيد ، استقلال القضاء دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .
٢١. محمد نور شحاتة استقلال القضاء من وجهة النظر الدولية والعربية والإسلامية . بدون ط . دار النهضة العربية . ص ٢١ .
٢٢. محمد نور شحاتة، استقلال القضاء من وجهة النظر الدولية والعربية والإسلامية، بدون ط، دار النهضة العربية.
٢٣. مدحت المحمود - القضاء في العراق - دراسة استعراضية للتشريعات القضائية في العراق - ط ٢ ، مطابع شركة مجموعة العدالة للصحافة والنشر ، ٢٠١٠ .
٢٤. ياس عمر يوسف ، استقلال السلطة القضائية بين النظامين الوضعي والاسلامي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
٢٥. استقلال القضاء- مركز القضاء العراقي للدراسات والتوثيق- الشبكة الدولية للمعلومات:
<http://www.iraqjdicature.org/researches.html>
٢٦. انظر الدراسة القانونية التي أعدها مجموعة القانون الدولي العام والسياسة حول مشروع مفوضية الأعلام المستقلة العراقية في " Independent Media Commissions & Media : PILPG Codes of Conduct", PILPG, November 2006 p.1-3
٢٧. الخارجية الأمريكية- الشبكة الدولية للمعلومات:
<http://usinfo.State.Gov/ar/indexhtml>
٢٨. دولة الإمارات العربية المتحدة تعد الوحيدة من مثيلاتها من الدول الاتحادية التي تتكون فيها السلطة الاتحادية من مجلس واحد Unitary Legislative Composed حيث يتكون من ٤٣ عضوا

موزعين على الإمارات العربية المتحدة وتتم طريقة إشغال مقاعدها عن طريق التعيين ألا إن عام
٢٠٠٦ شهد تغييرا كبيرا بعد أن تم أقرار قانون لانتخاب نصف أعضاء المجلس ، للمزيد انظر د.سليمان
الطماوي،"السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر السياسي الإسلامي" ، دار الفكر
العربي ١٩٧٩ .

29. <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=24625>